مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بالشراكة مع الاتحاد النسائي البحريني

المائدة المستديرة الإلكترونية الوطنية في مملكة البحرين حول

"المرأة العربية وأجندة 2030 : تحديات الرقمنة ما بعد أزمة كورونا".

الدكتورة غنية جاسم عليوي

"الآليات الرقمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال وما بعد كورونا"

أولًا: تقديم

على خلاف الكثير من التهديدات التي تواجه المجتمعات البشرية في فترة من الفترات، سواء لأسباب طبيعية كالزلازل والأعاصير أو لأسباب من صنع البشر أنفسهم كالحروب الواسعة النطاق جغرافيا وبشريا، فإن فيروس «كورونا» الذي صنفته منظمة الصحة العالمية على أنه «جائحة» خطيرة بعد أن انتشرت الإصابة به كالنار في الهشيم وسجل إصابات بين مختلف شعوب العالم، تحول إلى تهديد عام لا يمكن لأي دولة أن تتعامل معه منفردة باعتباره تهديدا لأمنها الصحي أو تجيير التعامل معه لأغراض أخرى، فالتعامل الصحيح معه يجب أن يكون جماعيا ومن منطلق إنساني فقط؛ لأن هذا الخطر لا يهدد إنسانًا دون آخر ولا أمة دون أخرى، بعيدًا عن أي حسابات أخرى، فإنّ خطرًا كالذي يمثله هذا الفيروس وسرعة انتشاره وعدم اعترافه بأي خصوصيات بشرية أو حدودًا جغرافية أو أي أوضاع اقتصادية أو اجتماعية، لا يمكن حصر مسؤولية التصدي له والعمل على احتوائه بصورة فردية، إنّما هي مسؤولية تقع على عاتق كل فرد من أفراد المجتمع، قبل أن تكون جهودًا تقوم بها الأجهزة المختلفة التابعة للدولة أو تلك الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، ومن أجل المساهمة في هذه الجهود وتحويلها إلى جهود جماعية؛ لتحييد هذا الخطر ومن ثم هزيمته. وسيكون دور الفرد هنا يكمن في مستوى الوعي المجتمعي، هذا الوعي له دور مهم ومؤثر في إنجاح الجهود التي تقوم بها مؤسسات الدولة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، فالوعي الفردي يمثل لبنة في هرم الوعي المجتمعي الجامع، فالفرد قادر على المساهمة بجهوده الفردية في إنجاح جهود التصدي لهذا الوباء، من خلال عدة أدوار مثل الالتزام الدقيق والصارم بالتعليمات الصحية التي تصدرها الجهات المختصة، ومن خلال تفعيل هذه التعليمات على مستوى المنزل وأماكن العمل والمجتمع بشكل عام. كذلك فإن دور الفرد في مثل هذه الظروف، لا يمكن حصره في مساهمته المباشرة في دعم الجهود التي تقوم بها مختلف المؤسسات الصحية والإعلامية الحكومية والأهلية على حد سواء، وإنما من خلال القيام بدور مباشر ومهم، وهو التصدي للشائعات التي تنتشر بسرعة خلال الأزمات واستفحال المخاطر، وما

يعطي الدور الفردي أهمية خاصة في هذه الظروف وهذه الأوقات، إنّما يأتي في ظل الانتشار الواسع والمتطور لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضي، التي حوّلها البعض إلى أداة تخريب وتعطيل للجهود الإنسانية التي تكافح من أجل التصدي لمثل هذه المخاطر. وفي مثل هذه الحالة فإن دور وسائل التواصل الاجتماعي يجب استغلالها وتفعيلها كدور إيجابي وقوي ومؤثر وتحويلها إلى رافد من روافد الجهود الحكومية والأهلية عبر التصدي لمختلف أشكال وأنواع الإشاعات التي عادة ما تنتعش وتنتشر في مثل هذه الأجواء. في البحرين، بتاريخ 17 أبريل 2020، وجّه مجلس الوزراء بتكليف كافة الوزارات والهيئات الحكومية للتحول من النظم التقليدية إلى استخدام الأنظمة والوسائل الإلكترونية، للتخفيف من حدة الاختلاط، وتعزيز الإنتاجية للموظفين العاملين عن بعد. ونتج عن هذا القرار استخدام موظفي الوزارات والهيئات الحكومية التطبيقات الالكترونية المختلفة لعقد الاجتماعات المرئية عن بعد للتنسيق واستحداث نظام الكتروني خاص يتيح للموظفين بتبادل المراسلات والمذكرات الإلكترونية بين مختلف الجهات.

في هذه الورقة سنستعرض أهم الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات: الرسمية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، التي تصدت للوباء، ولا زالت، والتّعرف على آلياتها الرقميّة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال جائحة كرونا، وتصوراتها لتلك الآليات بعد كرونا، والتي كانت تتصدي للعنف بأشكاله المتعددة بشكل عام، والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكله الخاص. ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة شُحت البيانات الرقمية المنشورة لتلك المؤسسات، على الرغم من وجود نشر إعلامي عام مكثف لها؛ لذا وضعت الباحثة مجموعة من الأسئلة، وجهتها لتلك الجهات في صورة خطاب، والأسئلة التي تضمّنها الخطاب هي:

1- ما هي أسماء البرامج والانشطة التي اعتمدت ونفذت من قبلكم، خلال الجائحة، وخدمت شريحة المعنفات حسب النوع الاجتماعي؟

2- ما هي الأهداف العامة والخاصة لتلك البرامج والمشاريع إن وجدت؟

3- كيف كانت طريقة تنفيذ تلك البرامج والمشاريع – آليات العمل؟

4- ما عدد الحالات المعنفة التي ترددت على مركزكم خلال الجائحة، وكم نسبتها مقارنة بالسنوات السابقة؟

5- ما نوع التعنيف الممارس تجاه المعنفات، ونسبته مقارنة بالمجموع إن أمكن – خلال فترة الجائحة 2020؟

6- ما مدى اعتمادكم للآليات الرقمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترة الجائحة؟

7- وضح نوع الآليات التي استخدمت في التواصل مع الحالات؛ للتغلب على التواصل عن قرب؟

8- ما مدى ارتياح االحالات مع الاستخدام الرقمي في التواصل؟

9- هل كان هناك أي تعاون أو تنسيق بينكم وبين المراكز العاملة في نطاق عملكم – كيف؟

10- ما هي تصوراتكم حول استخدام الاليات الرقمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بعد كرونا في المستقبل؟

كانت عينة المؤسسات التي تجاوبت مع الخطاب تمثل ما يقارب 70% من المجتمع الأصلي، وجاءت إجابات أغلبها غير منظمة، عرضت في الورقة بطريقتهم قدر الإمكان. كما اعتمدت الباحثة في بياناتها على ما ينشر في الجرائد والصحف ومن المقابات الجارية مع المسؤولين لتلك المؤسسات، وتم اعتماد المنهج الوصفي السردي معتمدة على شيئ من التحليل.

ثانيًا: التعطاي مع الإجراءات اللازمة لموجهة جائحة كرونا – COVID 19

1- على الصعيد الرسمي، متمثلة بالوزارات والمؤسسات الحكوميّة الأخرى

أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على صحة وسلامة المجتمع، وقامت برفع درجة التأهب لمواجهة هذا الفيروس منذ ظهوره، من خلال إطلاق حزمة واسعة من القرارات والاجراءات الاحترازية، والتدابير الوقائية، التي ساهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الاضرار السلبية الناتجة جراء هذا الفيروس. متمثلة بالقوات الأمنية في استخدام القوة في أي حالة من الأحوال وذلك في إطار تطبيقها للإجراءات الاحترازية، بل حفزت المواطنين والمقيمين في البقاء في منازلهم والابتعاد عن التجمعات من خلال تقديم مكافآت مالية بشكل عشوائي للملتزمين بإجراءات السلامة والوقاية من دون فرض حظر للتجول في أرجاء البلاد، منها:

1-1- تعزيز الحق في الصحة والسلامة

تطبيق أولوية في إطار مكافحة فيروس كورونا تحت مبدأ "الصحة للجميع" متوافقًا مع التزاماتها بموجب دستور المملكة، الذي كفل حق الرعاية الصحية للجميع، دون تمييز وذلك استنادًا للمادة رقم (8) من الدستور "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية"، حيث يشير هذا النص القانوني، إلى أن كفالة وتوفير الحق في الصحة مع تمكين القطاع الخاص من تقديم الرعاية الصحية بإشراف من الدولة، يعد من الواجبات الرئيسية التي تتكفل بها الدولة. وعليه فقد اخذت الحكومة، متمثلة بوزارة الصحة بتقديم الرعاية الطبية والخدمات المجانية اللازمة لجميع المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء للحالات القائمة المرصودة، منها:

- أصدرت وزيرة الصحة قرار وزاري بتاريخ 9 أبريل 2020م، يقتضي بتعليق رسوم الخدمات الصحية المقدمة للمرضى الأجانب في المراكز الصحية الحكومية، وإيقاف تحصيل أجرة الاستشارة الطبية

العامة المحددة لغير البحرينيين، لمدة ثلاثة أشهر بدءًا من يوم الخميس 9 أبريل 2020. واعتمدت بتطبيق استراتيجية مبنية على ثلاث محاور هي: اتبع – افحص – عالج، وذلك للحد من انتشار الفيروس.

- إطلاق حملات استباقية وزيارات ميدانية عبر وحدات الفحص المتنقلة لإجراء فحوصات عشوائية في عدد من مناطق البحرين، واستطاعت من خلالها الوصول إلى الحالات القائمة وعلاجها بأسرع وقت ممكن ورصد الحالات المخالطة لها، وإخضاعها للفحوصات المختبرية المجانية.
- قامت وزارة الصحة بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية باختيار 20 شخصًا بشكل عشوائي من كل المجمعات السكنية في مملكة البحرين على مدى 12 يومًا لتستهدف بذلك أكثر من 9000 شخصًا.
- عملت الوزارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية عبر بعثاتها، تسهيل جلب الأدوية، وتأمين شحن معدات طبية بالتعاون مع الشركات الطبية الدولية.
- دشنت الوزارة خدمة الفحص من المركبات، التي تهدف إلى تسهيل الإجراءات من خلال حجز موعد للفحص عبر الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة؛ لتجنب الاختلاط والحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي.
- تجهيز مراكز منفصلة للعزل والعلاج تقوم باستقبال الحالات القائمة بفيروس كورونا، وتوفير العلاج والرعاية اللازمة لكافة الحالات بالمجان، إذ تكفلت بتقديم العلاج والرعاية الصحية اللازمة للحالات القائمة وفق أعلى المعايير من قبل كادر طبي مختص في مراكز العزل والعلاج متوفر على مدار الساعة.
- تخصيص مراكز حجر صحية احترازية للمسافرين القادمين من الدول المتفشي بها الفيروس مزودة بكافة وسائل الراحة والترفيه.
- استحداث خدمة توصيل أدوية المرضى للمنازل؛ بهدف ضمان صحة وسلامة وراحة المرضى والمراجعين.
- فعلت خدمة التطبيب عن بعد، ابتداءً من تاريخ 12 أبريل 2020م، حيث تشمل الخدمات المقدمة للاستشارات عبر تقنية الفيديو، وتشمل خدمات الاستشارات الطبية البسيطة والاستفسارات الصحية، وطلب التحاليل المختبرية، وتجديد الوصفات الطبية، ومراجعة نتائج التحاليل المختبرية والأشعة وغيرها.

1-2- ضمان الحق في السكن والغذاء:

- أقرّ مجلس الوزراء بتاريخ 4 مايو 2020، تأجيل الأقساط المستحقة على الخدمات الإسكانية لدى بنك الإسكان لمدة ستة أشهر ابتداءً من أبريل وفي السياق ذاته قرر المجلس أيضًا إيقاف تحصيل الإيجارات من المستأجرين والمنتفعين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان، لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من شهر أبريل.
- توفير مخزون غذائي كافي لجميع المواطنين والمقيمين، وألا يتأثر هذا المخزون في ظل الظروف الراهنة، وكذلك توفير كميات كافية من السلع الغذائية الرئيسية وبأسعار معقولة.

1-3- تعزيز الحق في التعليم:

اتخذت وزارة التربية عددًا من القرارات والإجراءات حفاظًا على سلامة الطلبة والكوادر التعليمية تلخصت في:

- تعليق الدراسة في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة إضافة إلى المدارس الحكومية والخاصة لمدة أسبوعين ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 26 فبراير 2020م.
- بناء على قرار صدار بتاريخ 5 مارس 2020، تم السماح للكوادر الإدارية والتعليمية بالمدارس الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ورياض الأطفال بالعودة إلى العمل اعتباراً من يوم الأحد الموافق 8 مارس 2020م, للعمل على تحقيق أهداف العام الدراسي والحد من آثار التعطيل المؤقت للدراسة بالمؤسسات التعليمية المختلفة.
- استمرار إصدار القرارات، بتمديد فترات تعليق الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ورياض الأطفال.
- إصدار قرار بتاريخ 17 مارس 2020 يقتضي إيقاف الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ورياض الأطفال مع استمرار عمل الكوادر الإدارية والتعليمية والحث على تطبيق العمل من بعد متى ما توفرت الإمكانية لذلك.
- أتيحت منصة خدمة البوابة التعليمية الالكترونية للمعلمين والطلبة للتواصل والتفاعل مع المواد الدراسية والحصص عن بعد، عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وبهذه البوابة التعليمية توفرت الخدمات الإدارية والتعليمية لجميع المراحل الدراسية وتواصلت الهيئات التعليمية والإدارية مع الطلبة وأولياء الأمور.

- مشروع المختبرات الافتراضية، الذي من خلاله يستطيع الطلبة من أداء التجارب العلمية المختلفة في بيئة افتراضية آمنة تلامس الواقع، وتقوم بتزويد الطلبة بالمهارات الأساسية المتصلة بالمناهج العلمية.
- أمام كل هذا الزخم الإعلامي الذي تنشره الوزارة عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وعبر بوابتها الإلكترونية؛ إلا أنها كانت في الحقيقة تعاني من تخبط دائم وقصور عام، أدخل الإرباك، وعدم الراحة في جميع البيوت ممن لا زال أبنائهم على مقاعد التمدرس، لضعف عام وفساد متراكم، يعرفه مجتمع البحرين عن قرب– "دراسة أجريت حول التعليم الإلكتروني، يونيو 2020"، وهنا تتضح الفجوة الرقميّة بين ما يشاع في وسائل الإعلام، وبين الواقع الفعلي الذي عانت منه الأم، خاصة تلك التي لم تؤهل تكنولوجيًا، وأمام الحاجة الملحة للمال، لشراء تلك الأجهزة المطلوبة للتواصل الافتراضي.

4-1- تعزيز الحق في العمل

بالضغط من المجتمع الأهلي، وبالتعاون مع جهات حكوميّة، فعّلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عددًا من الإجراءات والتدابير الإحترازية منها:

- أصدر ديوان الخدمة المدنية قرارًا بتاريخ 29 مارس 2020، يقتضي بتفعيل العمل من المنزل في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، اعتبارا من تاريخ 22 مارس 2020، بحسب ما تقتضيه متطلبات العمل مع التأكيد على ضرورة مراعاة عدم تأثر الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين وتطبيق سياسة العمل من المنزل على جميع موظفي الجهات الحكومية، وفقاً لمستويات الطوارئ وما تقتضيه مصلحة العمل على أن تكون بنسبة 50% كحد أقصى من عدد الموظفين، وبحيث يؤدي الموظفون مهام وظائفهم بالتناوب بين العمل من المنزل والتواجد بمقر العمل فيما بينهم لمدة أسبوعين.
- تتولى الجهات الحكومية تحديد الوظائف والموظفين المشمولين بهذه النسبة. ويستثنى من هذا القرار جميع الوظائف غير الإدارية بالجهات الحكومية الحيوية التي يحددها ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وفقًا لمقتضيات الصالح العام.
- لضمان صحة وسلامة العمال وبالتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص، اتخذت وزارة العمل إجراءات فعالة تحول دون انتشار الفيروس بين العمال عبر تشديد الرقابة والإجراءات التنظيمية في أماكن سكنهم ومعيشتهم.
- تشكيل فريق عمل ميداني لحصر السكن الجماعي المشترك للعمالة الوافدة بهدف التعرف على واقع الاكتظاظ في تلك المساكن من خلال المسح الميداني لمختلف قرى ومدن المحافظة الشمالية

وتحديث قواعد البيانات للوصول إلى أصحاب العلاقة في تلك المساكن، وتحقيق التباعد الاجتماعي بين فئة العمال، والاستعداد لمرحلة ما بعد كورونا.

- القيام بمبادرات استباقية متمثلة بعقد لقاءات مع ممثلي السفارات والبعثات الدبلوماسية للدول المصدرة للعمالة الأجنبية للبحرين، وإبلاغهم بالإجراءات الوقائية والاحترازية المطلوبة بما يحفظ سلامة وصحة الجميع.
- موافقة اللجنة التنسيقية على تجديد الإقامات المنتهية للعمالة الوافدة مع الإعفاء من كافة الغرامات والرسوم ابتداءً من تاريخ 21 أبريل 2020.
- بدأت محافظة العاصمة وبالتعاون مع مديرية شرطة العاصمة، أولى عمليات إجلاء وإيواء العمالة الوافدة المتمركزة وسط العاصمة المنامة ومن ثم نقلها لمقر الإيواء المؤقت المقام في منتزه عين عذاري، بتاريخ 20 أبريل 2020م. وكانت عمليات الإجلاء تقام بشكل تدريجي، بهدف تخفيض الكثافة العددية في المباني السكنية المكتظة بوسط العاصمة، كإجراء احترازي للمساهمة في مكافحة فيروس كورونا.

1-5- تعزيز الحقوق الاقتصادية

- تم الإعلان بتاريخ 17 مارس 2020، عن إطلاق حزمة مالية اقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني؛ دعمًا للمواطنين والقطاع الخاص وجهت إلى: التكفل برواتب المواطنين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر ابتداء من شهر أبريل 2020، والتكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل، والإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر ابتداء من شهر أبريل أيضا.
- مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار، وجهت إلى إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر ابتداء من شهر أبريل، ورفع قدرة الإقراض للبنوك بما يعادل 3.7 مليار دينار لتأجيل الأقساط أو التمويل الاضافي للعملاء، وتوفير منح مالية للشركات المتأثرة عبر صندوق العمل "تمكين", مع تخصيص محفظتين، الأولى؛ لدعم سواق سيارات الأجرة وسواق النقل المشترك والباصات والحافلات شهرياً لمدة 3 أشهر، والثانية؛ لدعم مدربي السيافة شهرياً لمدة 3 أشهر، بشرط ألا يكون لديهم سجل تجاري أو راتب تقاعدي.
- إعادة توجيه جميع برامج صندوق العمل (تمكين) وتوجيهها لدعم الشركات المتأثرة وإعادة هيكلة القروض المدعومة من قبلها.

6-1 وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية شهدت الوزارة إجراءات وخدمات بنوعية جديدة، ضمن جهودها لتطوير الخدمات العدلية، تمثل في الإعلان عن تدشين خدمات رفع الدعاوي المدنية والتجارية بجميع أنواعها ودرجاتها إلكترونيًا بشكل كامل، واستكمال منظومة القضاء المدني والشرعي الإلكترونية بدءًا من رفع الدعاوى وحتى تنفيذ الأحكام.

7-1 إدارة الجرائم الالكترونية بوزارة الداخلية:

كان لها موقف واضح في التحذير من مغبة النشر والتعامل مع الشائعات المغرضة التي من شأنها أن تؤثر على الجهود المبذولة للتصدي لهذا الفيروس الخطير، الذي حول البعض وسائل التواصل الاجتماعي إلى ما يشبه السلاح الفتاك، والذي بإمكانه تخريب وعرقلة الجهود التي تخدم المصلحة العامة، فبعض المنصات التي يفترض أن تكون جسورا للتواصل المجتمعي ورافدا من روافد الجهود المختلفة التي تخدم مصالح الأفراد والمجتمعات، ونتيجة لغياب الوعي الإيجابي لدى البعض بأهميتها، صارت تلك المنصات عاملًا خطيرا يضاف للجهود المبذولة للتصدي لهذا الفيروس.

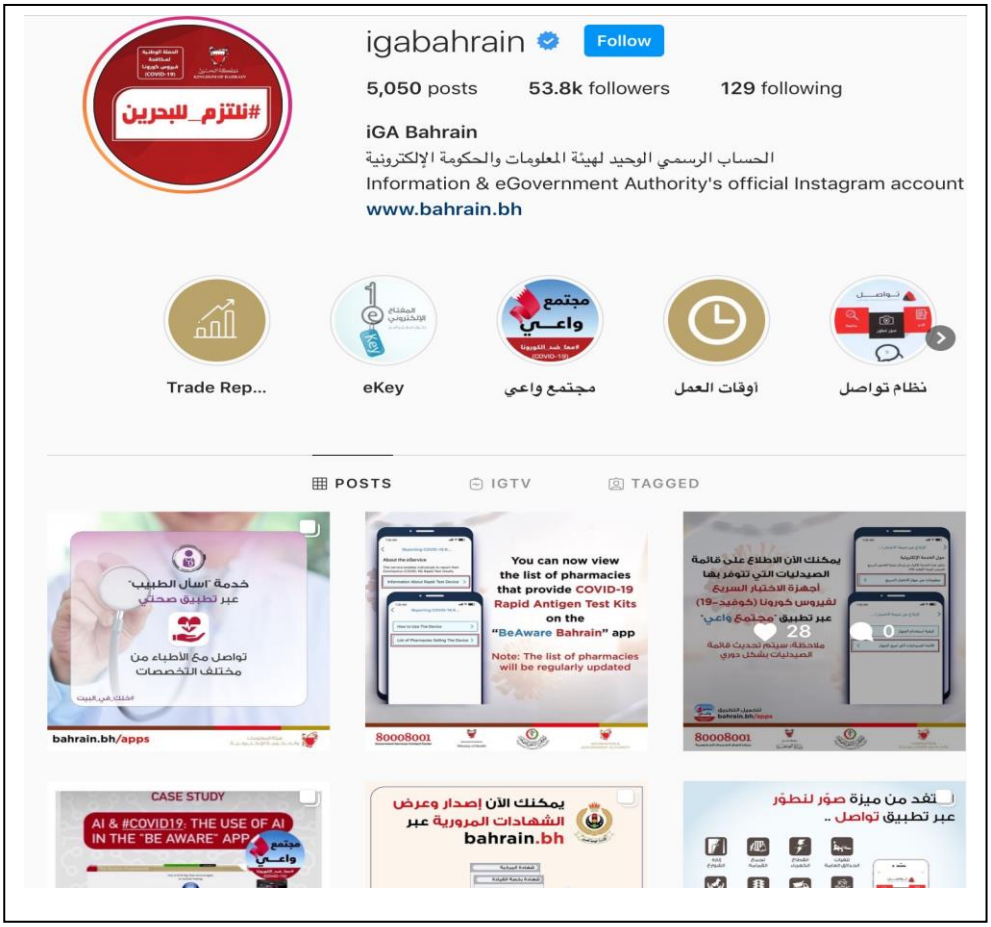

2- على الصعيد الوطني

يشمل ذلك المؤسسات الشبه رسميّة، وتعاونها مع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي، والأفراد، من أمثلتها:

2-1- الحملة الوطنية

تأسست بقيادة ومتابعة من قبل ولي العهد، بهدف حفظ صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، ولقد جاءت جميع الإجراءات الاحترازية والقرارات الصادرة منها؛ لمكافحة فيروس كورونا متواكبة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وما دعت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتوصيات منظمة الصحة العالمية، كما لاقت تجاوبًا إيجابيًا من المجتمع البحريني، الذي كان داعمًا رئيسيًا لنجاح الشراكة المجتمعية بعامة أفرادًا ومؤسسات وقطاع خاص؛ للحد من انتشار الفيروس.

2-2- المجلس الأعلى للمرأة

أطلق المجلس الأعلى للمرأة، مجموعة من الحملات والبرامج، بالتعاون في بعضها مع القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد، علمًا بأن الحملة استقطبت حوالي (500) متطوع من الجنسين في مختلف التخصصات. تلك الحملات والبرامج هي:

- حملة "متكاتفين لدعم الأسرة والمرأة البحرينية" بهدف تقديم كل ما يلزم لدعم ومساندة المرأة البحرينية وخصوصاً المعيلة لأسرتها ومن بينها أسر الكوادر الطبية والتمريضية والعاملة في الصفوف الأمامية في مجال الخدمة المدنية والعسكرية بالإضافة إلى الاستجابة الفورية للاحتياجات الطارئة لمختلف الفئات ومن ضمنها فئة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد تم التنسيق لسداد الديون والمبالغ المالية المستحقة على النساء البحرينيات ممن صدر بحقهن أحكام قضائية بهدف تحقيق الاستقرار المجتمعي والأسري في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، من خلال مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، الذي تم تخصيصه لهذه الغاية، ومن قبل خبراء ومختصون في المجالات الأسرية والنفسية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى خبراء في مجال إدارة الأعمال وسوق العمل.

- خدمات "الدعم النفسي والإرشاد الأسري" ركزت على تقديم استشارات وإرشادات تهدف إلى مساعدة الأسر على مواجهة أي ضغوطات نفسية أو صعوبات حياتية خلال فترة التعامل مع الظروف المستجدة وضرورة البقاء في المنزل، مع الاستمرار في تقديم خدمات مركز دعم المرأة المتمثلة في

الإرشاد والتوفيق الأسري، وخدمة "الدعم القانوني" التي تتضمن الإرشاد والتوجيه القانوني ومساندة الأسر التي لديها قضايا أسرية منظورة أمام المحاكم، مثل الحالات المسجلة والمستحقة لدعم صندوق النفقة، وغيرها.

- تقديم خدمات "الدعم والإرشاد الاقتصادي" بدأت منذ منتصف شهر مارس ٢٠٢٠، وتتضمن هذه الخدمات استشارات اقتصادية لدعم صاحبات الأعمال وتقديم النصائح المناسبة للتعامل مع تحديات السوق خلال الظروف الحالية، والاستفادة المُثلى من حزمة الدعم الحكومي الموجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد آليات مبتكرة مرتبطة بالتحول الرقمي وإدارة المعرفة والتكنولوجيا بنسبة 75%، واستجابة للظروف الراهنة تم العمل على تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة وديوان الخدمة المدنية تختص بمتابعة تطبيق قرارات "العمل من المنزل" لكافة الفئات المستحقة، والهادفة إلى تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي وتحقيق توازن في الحياة مع العمل.
- حث مؤسسات القطاع الخاص على تبني سياسات العمل المرنة للأمهات العاملات بالإضافة إلى المرأة الحامل والمستحقة لساعات الرعاية والمصابات بأمراض مزمنة وتنفسية وغيرها، وقد أثمر ذلك باستجابة العديد من الشركات الخاصة في القطاع المصرفي والصناعي وشركات الاتصالات بتطبيق أنظمة العمل عن بعد لموظفيهم.
- بناء على توصية من المجلس الأعلى للمرأة، تم تطبيق نظام العمل من المنزل متى ما توفرت الإمكانية لذلك، والذي شمل بشكل خاص، أزواج الموظفات اللواتي يعملن في الصفوف الأمامية لمواجهة فيروس كرونا، بحيث يمنح أزواجهن الأولوية بالعمل من المنزل، في ظل ما تتولاه تلك الكوادر من مسئوليات جسيمة، تستدعى في المقابل، ودعم أسرهن.
- تفعيل خدمات الدعم الأسري الطارئة، للمرأة البحرينية المعيلة وغير البحرينية الحاضنة لأبناء بحرينيين. وقد بلغ العدد الكلي للطلبات الواردة (5,419) طلب، استفادت منه (2,013) أسرة، منها (1,572) أسرة محتاجة، وعدد (399) من أسر الكوادر الطبية والتمريضية، وعدد (42) من ذوي الإعاقة.

- بتوجيه من المجلس صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ 27 أبريل 2020 بشأن دفع الرواتب كاملة لعدد (422) عاملة في رياض

الأطفال و(102) عاملة في دور الحضانة، من غير المؤمن عليهن في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، من خلال صندوق العمل "تمكين" ولمدة (3) أشهر.

- برنامج "مستشارك عن بعد" الذي يعمل على تقديم خدماته بشكل افتراضي، والتي تشمل خدمات الدعم والإرشاد الأسري والنفسي والقانوني والاقتصادي للمرأة البحرينية، وبهذا تم التحول الرقمي الفوري بنسبة 100% لخدماته المقدمة للمرأة البحرينية والأسرة في المجالات الاسرية والنفسية والقانونية والاقتصادية والتعليمية لتقديم جلسات مرئية ومحادثات فورية على الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس ومركز دعم المرأة وذلك لمباشرة الرد على الاستفسارات وتقديم طلبات الدعم والإرشاد عن بعد والدعم العيني الاجتماعي بالإضافة إلى سداد ديون النساء البحرينيات من المتعثرات والغارمات.

2-3- المؤسسة الملكية الخيرية

- أطلقت مبادرة "**فينا خير**" روح التعاضد والتلاحم الاجتماعي والرسمي حيث قامت محافظات ومديريات الشرطة الأربع وبمشاركة عدد من المتطوعين، بتوزيع ما يقارب 50 ألف وجبة إفطار بشكل يومي طيلة شهر رمضان للعمالة الوافدة بمختلف مناطق المملكة. حملة "فينا خير" لدعم الجهود الوطنية لفريق البحرين للتصدي لفيروس كورونا وجاء إطلاق هذه الحملة لأهمية الشراكة المجتمعية ولاقت هذه الحملة صدى وتفاعل إيجابي من لدن المواطنين، المقيمين، المؤسسات

الوطنية والشركات والبنوك وغيرها من مكونات المجتمع، حيث بلغت قيمة التبرعات التي جمعت لغرض دعم هذه الحملة أكثر من ١٠٠ مليون دولار مما يعكس متانة اللحمة الوطنية وتعاضد المجتمع البحريني من أجل الوقوف مع الوطن.

- إيصال المساعدات الغذائية عن طريق "حملة فينا خير ومشروع غذاؤك في بيتك" استطاعت المحافظة الشمالية معرفة أعداد القاطنين في هذه المساكن ومعرفة الوضع العام لها بالتعاون مع أصحاب العقارات من أجل تغيير واقع الاكتظاظ في فيها، واعتمدت المحافظة آلية بالتعاون مع مديرية شرطة المحافظة الشمالية باستدعاء ملاك السكن الجماعي المشترك غير المتعاونين تمهيداً لاتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية، لضمان أمن وسلامة المجتمع.

- تعمل المحافظة الشمالية من خلال الشراكة المجتمعية والحكومية للحصول على اعتماد منظمة الصحة العالمية لمنطقة عالي مدينة صحية تمهيدًا لاعتماد المحافظة الشمالية الصحية، وللحصول على هذا الاعتماد هناك معايير ومتطلبات جاري العمل على مراجعتها مع الجهات ذات العلاقة، لتوفير قاعدة بيانات تشمل كافة مقومات الحياة الصحية الشمالية في منطقة عالي، وقد قطعت المحافظة أشواط كبيرة، ولمست المحافظة استجابة الأهالي في عالي ودعمهم للحصول على اعتماد المنظمة، كذلك الحال بالنسبة للقطاع الحكومي والخاص، حيث العمل الجاري على تفعيل الاتفاقية مع المنظمة.

2-4- مشروع بيوت الخير: يعكس هذا المشروع، مبادئ التكافل والتعاون الاجتماعي ويسهم في تعزيز اللحمة الوطنية والروابط المجتمعية، من أجل تحسين البيئة المعيشية للأسر المتعففة وتحقيق الشراكة المجتمعية مع الجمعيات الخيرية وبدعم من القطاع الخاص، خلاله تم تلمس احتياجات أهالي المحافظة بشكل عام وأصحاب الإعاقات والأسر المعوزة والمتعففة بشكل خاص، حيث تم انجاز ما يزيد عن عشرين بيت في مختلف مدن وقرى المحافظة ضمن مشروع بيوت الخير.

2-5- الرابح الأكبر من بيتك: يتبع هذا المشروع، المحافظة الشمالية حيث قامت المحافظة مؤخرًا وعبر الاتصال المرئي بالاحتفال بختام مسابقة الرابح الأكبر من بيتك، والتي تنافس على اللقب فيها 20 مشاركًا ومشاركة من الرجال والنساء، 10 أشخاص من منطقة عالي و10 أشخاص من باقي مناطق المحافظة، تم رصد جوائز مالية تفوق 3 الآلاف دينار للمركزين الأول والثاني من الرجال والنساء على مستوى عالي وباقي المناطق، وهي النسخة الثانية من هذا البرنامج والذي تنظمه المحافظة، بالتعاون والشراكة مع جمعية أصدقاء الصحة ومستشفى رويال البحرين وأسواق الأسرة.

2-6- حملة (غذاؤك من بيتك): توفير سلال غذائية ضمن مشروع «غذاؤك في بيتك» الذي أطلقته المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية بالتعاون مع وزارة الداخلية للمساهمة في التخفيف من آثار الجائحة، ومن خلال الشراكة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، وبالتعاون مع أعضاء من مجلس النواب، والأهالي. استطاعت المحافظة الشمالية إيصال أكثر من 4800 سلة غذائية لمستحقيها من الأسر والأفراد المتضررين من الجائحة وحوادث الحريق وأصحاب العزيمة والأسر المتعففة ودور الرعاية النهارية للوالدين على مستوى المملكة، بالإضافة إلى توزيع ما يقارب من 2800 سلة على المتضررين من العمالة الوافدة، الأمر الذي يعكس تحويل التحديات إلى فرص، وتفعيل مبادئ الشراكة المجتمعية وتعزيز تكاتف المجتمع البحريني وتعميق مفهوم العطاء الإنساني في مثل هذه الأوضاع الاستثنائية.

خلاصة ذلك؛ أنّه، أكدت شخصيات اجتماعية وإعلامية واقتصادية وأهلية أن المرأة البحرينية، هي الركن الأساسي في نجاح الجهود الوطنية، وإبقاء فيروس كورونا تحت السيطرة في البحرين، انطلاقًا من مسؤولياتها المتعددة، كأم وربة أسرة في الإلتزام بتنفيذ الإرشادات الصحية المطلوبة، بل كانت في مقدّمة صفوف المتطوعين، وحضورها فاعل في مختلف القطاعات المعنيّة بالتعامل مع هذا الفيروس، كالقطاع الصحي والتعليمي، والقطاعات ذات الصلة بالمحافظة على سير العمل بشكل طبيعي ما أمكن، في الجهات الحكومية والخاصة والأهلية، ويُعوِّل الكثيرون على دور المرأة الرئيسي، في الحد من انتشار هذا فيروس كرونا، وتجنب السيناريوهات الأسوأ كما يحدث في دول أوربية عديدة، ريثما تثمر الجهود العالمية في إيجاد لقاح وعقار فعال له. فمسؤولياتها:

- باتت مضاعفة في ظل بقاء الأسرة، الأب والأولاد، وكبار السن في المنزل لأوقات طويلة، وتطبيق الإرشادات الصحية المتعلقة بالنظافة والتعقيم وتكريس أساليب الحياة الصحية من غذاء صحي ونوم كافٍ وتمارين رياضية وغيرها، والتأكد من أن الجميع؛ بما في ذلك العاملون في المنزل في حال

وجودهم؛ يطبق تلك التعليمات بحذافيرها، إذ أنّ الدور الذي تنهض به في ظل أزمة فيروس كورونا الحالية ونجاحها فيه ليس بجديد عليها.

- أظهرت وعيًا كبيرًا في التعامل مع المعلومات حول فيروس كورونا من مصادرها الموثوقة، مع قدرة على التحليل وتحييد المعلومات غير الدقيقة، والالتزام بعدم إشاعة الخوف والفوضى في المجتمع، بل أخذ الحيطة والحذر من هذا الفيروس دون مبالغة أو تهويل.
- استثمرت حضورها الفاعل في مختلف مجالات العمل الأهلي في نشر الوعي بأفضل طرق الوقاية من الفيروس، من خلال نشر المعلومة الصحيحة مقرونة بقيم المحبة والتسامح والتفاؤل في محطيها، ولدى شبكة علاقاتها الاجتماعية الواسعة.
- الآلاف من السيدات والفتيات البحرينيات استجبن بشكل فوري للحملة الوطنية من أجل التطوع في مواجهة فيروس كورونا، وبادرن بالتسجيل في المنصة الوطنية ووضعن أرقام تواصلهن الخاصة رهن التصرف، مؤكدات أنهن على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الواجب في أي مجال تطوعي يطلب منهن.
- تتطوع في المناطق الخطرة في المراكز الخاصة بالحجر الصحي وغيرها، إضافة إلى استعدادها لتقديم يد العون في مختلف الجوانب الإنسانية، بما في ذلك المعيشية والاجتماعية وغير ذلك من الاحتياجات التي ترتبط بآثار الأزمة الصحية العامة، والإجراءات المتخذة حيالها، وذلك خدمة لوطنها ومجتمعها، مجسدة بذلك أعلى مستويات المواطنة الحقيقية.
- أثبتت أنّها ليست الطرف الأضعف في معادلة العمل والإنتاج، بل واصلت العمل والعطاء في مختلف مؤسسات القطاعات العام والخاص والأهلي، وبقيت حاضرة في تلك القطاعات، تؤدي عملها على أكمل وجه تمامًا كالرجل.
- أثبتت قدرتها كرائدة وسيدة أعمال على تحمل تبعات هذه الأزمة وإيصال مشروعها إلى بر الأمان، وأدارت مشاريعها بجدارة واقتدار، وحرصت على الاستفادة المثلى من شبكة الأمان التي وفرتها الحكومة لمؤسسات القطاع الخاص مثل تأجيل سداد القروض ودعم رواتب الموظفين البحرينيين.
- إمكانياتها الجيدة من الاستقلال الاقتصادي، لمَا لذلك من أثر إيجابي عليها وعلى أسرتها وعلى تحسين قدرتها على إدارة ميزانيتها وميزانية الأسرة في مختلف الظروف، وتدبير نفقات الأسرة بحكمة ومسؤولية، فلا إفراط ولا تفريط، واحتفاظ الأسر البحرينية بجزء من مدخولها كادخار مستقبلي هو مسؤولية المرأة أيضًا، وذلك من أجل استخدام تلك المدخرات في الأوقات الصعبة، والابتعاد ما أمكن عن القروض، وهذا يمثل عامل أمان واستقرار مهم للمجتمع البحريني ككل.

- دورها الأساسي في تعليم أبنائها من المنزل ومتابعاتها المستمرة في تقدمهم الأكاديمي، بعد قرار تعطيل كافة المؤسسات التعليمية بالدولة وتطبيق نظام الدراسة عن بعد لجميع المراحل التعليمية، والحاجة لتقليل تواجد العاملين في مواقع العمل للحفاظ على الصحة العامة في بيئة العمل.

3- مؤسسات المجتمع المدني

يقصد بها الجمعيات التي أنشأها الأفراد، الغير حكوميّة، وتشمل النقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمهنية، والعمل الخيري... الخ، ولها نظامها الخاص، وتتميز باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص. فيما يلي سنستعرض عددًا من مؤسسات المجتمع المدني:

3-1- الاتحاد النسائي البحريني

- ينظم الاتحاد النسائي البحريني برنامجًا للمواطنين بعنوان: نحن معك، وهو مجموعة استشارات طبية على "أون لاين" وبرنامج "الواتساب" بالتعاون مع أربعة من الأطباء والمختصين: اختصاصي الأنف والأذن والحنجرة والطب النفسي والجراحة العامة والتفكير الإيجابي، ففي ظل أوضاع انتشار جائحة كورونا كوفيد 19. فالتواصل قد يخفف من حجم الضغوطات النفسية على المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على بث الروح الإيجابية ويعزز من مقولة، المشروع الوطني "خليك بالبيت" بما يتماشى مع أهداف الاتحاد النسائي البحريني الإنسانية.
- كشف الأطباء والمختصون المشاركون في حملة "نحن معك" عن الأهداف الوطنية والإنسانية حول تقديم الاستشارات الطبيّة المجانيّة، لهذا البرنامج عبر "الأون لاين والواتساب". فقال الدكتور نبيل تمام، استشاري الأنف والحنجرة، أنّ معدل الاتصالات والتواصل اليومي بلغ ما بين 10-15 اتصالا في اليوم، وإنّ محور التواصل يتركز حول أمراض الأنف والأذن والحنجرة للأطفال والبالغين وما يقتضي ذلك من تشخيص هذه الحالات بالإضافة إلى الأشعة وإرسالها إلى الشخص المعني في صورة تقرير حول نوع الحالة المرضية وكتابة العلاج المطلوب، بالتعاون مع الصيدليات حول الوصفات الطبية وقد لقيت هذه المبادرة تجاوبا جيدا خاصة مع أجواء عدم خروج الناس من منازلهم. فيما ذكرت الدكتورة هدى المرهون، اختصاصية طب نفس أطفال، أنّ الاتصالات معها تركزت حول استشارات التحفيز الإيجابي للأطفال والتخلص من الأفكار السلبية ولا سيما أنهم قابعون في البيت

بالإضافة إلى الاستفسارات عن ماهية النصائح التربوية لهم في استغلال الوقت وتنظيمه مع تأكيدها على أهمية تخصيص مكان معين للعب الأطفال وقضاء وقت فيه داخل البيت. وقالت الأستاذة ابتهاج خليفة اختصاصية التفكير الإيجابي، إن معدل الاستشارات لم تتعد الاستشارتين في اليوم، وبعض الاستشارات لها علاقة بأزمة كورونا، إذ كان التخوف باديا عليهم من الذهاب إلى المستشفى أو أخذ الطفل للطبيب؛ مما رفع من نسبة القلق لدى الأطفال، وأوضحت أن أغلب الاستشارات النفسية كانت فرصة لتلاقي الطبيب مع المريض في هذا الظرف الطارئ وتبيان حاجاته وأهمية خفض القلق لديه ولدى العوائل في هذا الظرف الاستثنائي الطارئ على البلاد. وكان تعليق الدكتورة كميلة حسين الماجد، اختصاصية طب وجراحة عامة، حول مساهمتها التطوعية في البرنامج المنظم من قبل الاتحاد النسائي، بأنها تتسلم استفسارات بين الحين والآخر عبر رسائل نصية مباشرة على حسابها في برنامج الانجسترام، وإن انتشار خبر التواصل عبر المواقع الإلكترونية والصحافة والاستعداد للإجابة عن جائحة كورونا، رفع من نسبة التواصل والاستفسارات والحاجة إلى التشخيص والعلاج وكيفية التصرف في الحالات الطارئة وكيفية التواصل مع الأختصاصيين، وأكّدت بأن المبادرة هي توجه إنساني لإنقاذ المجتمع من هذا الوباء الذي يجتاح العالم.

3-2-جمعية نهضة فتاة البحرين

انطلاقًا من المسؤولية الدائمة التي تستشعرها جمعية نهضة فتاة البحرين بجميع مؤسساتها: مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري، ومكتب دعم المرأة المعيلة، ومشروع نسائج للمطرزات التراثية، ومركز الدعم القانوني، تجاه المجتمع؛ وتضامنًا مع كافة أفراده جراء تفشي وباء (كورونا-كوفيد 19) وتداعياته، أطلقت الجمعية حملتها بعنوان: لنتكاتف من أجل البحرين، وهذه الحملة تأتي في سياق الحملة الوطنية لفريق البحرين لمكافحة انتشار وباء كورونا.

- وكان هدف الحملة الأساسي مساندة الطاقم الطبي لفريق البحرين، من خلال التوعية وتنفيذ كافة التعليمات التي يصدرها ومتابعة الإلتزام بها، وتقديم الدعم المادي والمعنوي الممكن. والفئات التي استهدفتها الحملة: جميع أفراد الأسرة

وتحديدًا النساء المعيلات والمعنفات ممن هن بحاجة إلى الدعم النفسي والمعنوي، وكافة الأسر المتضررة من جراء تفشي وباء كورونا – كوفيد 19، وتركّز نشاطها تحديدًا على فئة النساء والشباب من الجنسين، وتقديم المساندة الممكنة والمتاحة للطواقم الطبية.

- سيكون عمر الحملة، الفترة الزمنية، لانتشار وباء كورونا، وسيتم التنفيذ على مراحل، ابتدأت بالمرحلة الأولى ومدتها ثلاثة أشهر بدءًا من ١٤ أبريل ٢٠٢٠، على أن يتم تحديد المراحل اللاحقة بحسب تطورات الظروف.

- القائمات على تنفيذ الحملة، هن: فريق عمل تطوعي مكون من عضوات جمعية نهضة فتاة البحرين والعاملين في المؤسسات التابعة إليها ممن تتوافر لديهن القدرات والمهارات التي يتطلبها تنفيذ الحملة، والعاملات في مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري، وفرق العمل التطوعية في المركز، والعاملات في مكتب دعم المرأة المعيلة، والعاملات في مشروع نسائج للمطرزات التراثية.

- من أبرز ما أنجزته الجمعية خلال هذه فترة الجائحة، المشاركة في حملات التوعية المستمرة لفريق البحرين لمكافحة وباء كورونا – كوفيد 19 والمساهمة في تطوير الرسالة الإعلامية الموجهة تبعًا للتطورات التي تحدث من تأثيرات وتداعيات انتشار الفيروس، والاستفادة من كافة الإمكانيات الماديّة المتوفرة لدى جمعية نهضة فتاة البحرين والمؤسسات التابعة لها لتنفيذ ذلك.

- إعداد خطة لنشر التوعية بين أفراد المجتمع ومؤسساته للحث على أهمية الإلتزام بالإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا، وشرحها لتساعد في تحقيق التباعد الاجتماعي "الجسدي"، فضلاً عن خطة تنفيذ توعية–إعلامية عبر "وسائل التواصل الاجتماعي" للتخفيف من حدة الضغوطات النفسية والمعنوية جراء تأثيرات انتشار وباء كورونا، وما يحدثه العزل "والحجر" الاجتماعي، وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والمعنوي لكافة أفراد المجتمع وفئاته

المتضررين من وباء كورونا.

- تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي إلى النساء المعيلات من خلال المؤسسات التابعة لها.
- فتح "صندوق للتبرعات"، يساهم فيه كل من عضوات الجمعية والمؤسسات التابعة لها والمتطوعين والمتطوعات من أفراد المجتمع ومؤسساته، وذلك بهدف تقديم الدعم المادي والمعنوي للأسر المتضررة من وباء الكورونا، علمًا بأن الجمعية ركزت خلال المرحلة الأولى في حملتها على بعض النساء المسجلات لدى مكتب دعم المرأة المعيلة ومركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابعين للجمعية[1]، وعددهن "62" أسرة على أن يستكمل العدد في المراحل القادمة تبعًا لتطورات الظروف، وذلك نظرًا لما تعانيه النساء المعيلات من ضغوط نفسية واجتماعية وأعباء مالية.
- التنسيق مع الاتحاد النسائي البحريني وكافة الجمعيات النسائية وبعض الجمعيات الأهلية ممن يعمل في ذات المجال، لتحقيق أهداف الحملة الوطنية لمكافحة وباء كورونا – كوفيد 19 وتداعياته من خلال الآليات المتاحة لهم.

جدول يبين خطوات مكتب دعم المرأة المعيلة في ظل جائحة كورونا لمساعدة النساء المعيلات

أنواع الدعم المقدم	المبادرات	التوضيح	المجموع
دعم مادي	المساعدات المالية	تم توزيع مساعدات مالية للنساء المعيلات والأسر المتضررة من جائحة كورونا بعدد 4 دفعات	76 أسرة
	مساعدات رمضان	تقديم مساعدات رمضانية الى النساء المعيلات المشتركات في مكتب دعم المراة المعيلة	47 معيلة
تمكين اقتصادي	جمع الملابس	توزيع مستحقات جمع الملابس للمعيلات المشتركات في مشروع جمع الملابس	65 معيلة
	دعم انتاج الملح	شراء ملح طبيعي من احدى المعيلات التي تقوم بانتاجه وبيعه	350 كيلو ملح
تمكين قانوني	الدعم القانوني	قدمت "لنهضة للدعم القانوني" التابع للمكتب استشارات قانونية للنساء المحتاجين للدعم والمساعدة التابعين إلى جمعية نهضة فتاة البحرين ومؤسساتها والمحولين من خارجها، كما ترافعت في قضية احدى النساء.	10 استشارات قانونية 1 ترافع في القضية

[1] علماً بأن عدد الحالات التي راجعت مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين لعام 2019 قد بلغ "120" حالة، فيما وصل عدد النساء المعيلات المشاركات في مشاريع مكتب المرأة المعيلة التابع للجمعية لعام 2019 "63" امرأة معيلة.

تركز عمل مكتب دعم المرأة المعيلة التابع للجمعية على مساعدة النساء المعيلات والأسر المحتاجة، خصوصًا في ظل الوضع الراهن لـ "جائحة كورونا" الذي نعيشه مما أدى إلى تضرر الكثير من الأسر وزعزعت وضعها الاقتصادي، مما أثر على وضعها الاجتماعي والنفسي وغير نمط حياتها، فعمد مكتب دعم المرأة المعيلة إلى مساعدتهم وتقديم يد العون لهم للتقليل من معاناتهم.

جدول يوضح عمل مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري، التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين خلال 2020

الإجراءات والآليات المتخذة لتقديم خدمة الإرشاد الأسري والنفسي	التحديات	الارشاد عن بعد	برامج التدريب والتوعية	المقترحات والتوصيات
1- إعداد المركز خطة عمل خاصة "**ببرنامج الإستشارة والدعم الاجتماعي عن بعد في حالات الطوارئ**" وإعتماد تطبيقه للحالات عن طريق فريق فني مختص وبإستخدام إستمارات خاصة بالإستشارات الهاتفية لحالات الطوارئ. 4-تقديم الإستشارات والدعم الاجتماعي والنفسي للحالات عن طريق: - استقبال المكالمات عن طريق الإدارة وتحويلها الى وحدة الارشاد الاجتماعي. -مليء استمارة الاستشارة الهاتفية لحالات الطوارئ، واطاء رقم تسلسل خاص بفترةالطوارئ. - تحويل الحالة الى وحدة الارشاد الأسري والنفسي بالمركز او الجهات المعنية خارج المركز في حال تبين الحاجة الى ذلك. -تحديد موعد للحالة للبدء بتقديم البرنامج الارشادي المناسب عن طريق الهاتف. - فتح ملف خاص (حالات الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي لحالات الطوارئ). - عقد اجتماع مع الأخصائيات بشكل يومي مع ضرورة التباعد الاجتماعي لمناقشة الحالات المستجدة وكتابة تقرير أسبوعي و شهري يرسل الى االفريق المعني بالمتابعة. **5**- إطلاق حملة إلكترونية إعلامية مساندة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المتضررة من وباء كورونا-كوفيد19 ونشرها في حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركزتضمنت:	**1**-الإستمرار في تقديم الخدمات الإرشادية الأسرية والنفسية النوعية وفق برامج وآليات تتلائم مع الوضع الراهن وحالات الطوارئ. **2**-رفع مستوى قدرات ومهارات العاملين في المركز من خلال برامج تدريبية تتركز على الإستخدام الآمن للمنصات الإلكترونية والأدوات العلمية المعتمدة.	استقبل المركز خلال فترة من ابريل-نوفمبر 2020 والمتزامنة مع جائحة كورونا عدد(252) حالة مستجدة وقديمة وتمت متابعتهم من خلال تقديم الارشاد عن بعد بواسطة اجراء الجلسات الافتراضية عبر الهاتف و الاستشارات الهاتفية و استقبال	**1**.نشر عدد(29) منشور إلكتروني توعوي يستهدف كافة أفراد الأسرة على حساب المركز في الانستغرام . **2**.نشر عدد(5) منشورات إلكترونية توعوية للمشاركة بحملة اليوم العالمي للصحة النفسية على حساب المركز في الإنستغرام. **3**.نشر عدد(9) منشورات إلكترونية للمشاركة في حملة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على حساب المركز في الإنستغرام. **4**.عدد(2)من البرامج التدريبية للعاملين في مجال الارشاد الأسري تم تنفيذها عبر الفضاء الإلكتروني - الجلسة(1) للدورة(3) من برنامج بناء وتنمية حول" العنف المزمن" - ورشة تدريبية حول" نظرية العلاج الأسري الإستراتيجي". **5**.عدد(2) من البرامج التوعوية للمستفيدات من خدمات المركز	1- إعداد برامج تدريبية للأخصائيين حول مهارات الإرشاد الهاتفي والتدريب على إستخدام منصات التواصل الآمنة. 2-إعتماد آليات تعاون مع المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الإرشادية بهدف توفير خدمات متكاملة في الوضع الراهن والظروف الإستثنائية. 3-الحاجة إلى التنسيق بين المراكز والمؤسسات العاملة في مجال الإرشاد الأسري والنفسي لتنفيذ حملات توعوية تتركز حول أهمية الدعم النفسي والاجتماعي للفئات المجتمعية في الظروف الإستثنائية.

– إعداد ونشر بوستات تعريفية ببرنامج الإستشارة والدعم الاجتماعي المقدم في المركز عن بعد لحالات الطوارئ والمرتبطة بالوضع الراهن. –إعداد ونشر فيديوهات وبوستات توعوية تتضمن إرشادات نفسية واجتماعية للأسر المتضررة من وباء كورونا – كوفيد19. – إعداد وتقديم برامج تدريبية للعاملين في مجال الإرشاد الأسري عبر الفضاء الإلكتروني لتطويرأدائهم وقدراتهم في المجال وبرامج توعوية لأفراد الأسرة عبر الفضاء الإلكتروني وبإستخدام منصات آمنة تتلائم مع عمل المركز.		الاتصالات وقد بلغ عدد المتابعات (675) متابعة.	تم تنفيذها عبر الفضاء الإلكتروني - محاضرة حول"جودة الحياة الأسرية" - محاضرة حول "جماية المرأة من العنف النفسي في ظل جائحة كورونا".	

جدول يضح مقارنة بين عدد الحالات التي تم استقبالها بين عامي 2019الى عام 2020

الحالات المستجدة	السنة	
	2019	2020
	120	57

خلاصة لما سبق: كان العمل على تكوين

- حملة إعلامية توعوية مساندة، الهدف منها تقديم الدعم النفسي والإجتماعي للأسر المتضررة.
- حملة دعم إقتصادي لتقديم الدعم الإجتماعي والمادي للنساء المعيلات لأسرهن.
- إعداد برامج تدريبية متخصصة عبر الأنترنت وبرامج التواصل الإجتماعي الأخرى.

ومن خلال العمل اتضح:

- بسبب الإجراءات الإحترازية المفروضة في هذه الفترة، وضرورة التباعد الإجتماعي، كان أحد الأسباب الرئيسة للعنف، تواجد المعنف في المكان التي تتواجد فيه المرأة، لفترات أطول من السابق، مثلا وجودهم في المنزل معًا.
- يتم تقديم خدمات الإرشاد الإجتماعي والأسري والنفسي من مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري عن بعد، للحالات المتعرضة للعنف، عن طريق الإستشارة الهاتفية بواسطة فريق مؤهل ومتخصص.
- الإستفادة من البرامج الإلكترونية المستخدمة خلال الجائحة وتفعيلها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، في تقديم البرامج والفعاليات التي دعت الحاجة إليها.
- استقبال الحالات وتقديم الخدمات الإرشادية بأسلوب مباشر في المركز، مع مراعاة الإجراءات الإحترازية. وتقديم الدعم النفسي والإجتماعي من خلال خدمة الإستشارة الهاتفية عن بعد لكافة أفراد

المجتمع المتضررين من "وباء كورونا– كوفيد 19"، ويشمل المرأة، الشباب ، الكادر الطبي، أفراد الأسرة.

- اقتراح ادخال خدمة الإرشاد الهاتفي عن بعد كخيار إضافي للحالات التي تجد صعوبة في الحضور للمركز.

الصعوبات

هناك العديد من الصعوبات التي تواجهها جمعية نهضة فتاة البحرين لتنفيذ حملتها: لنتكاتف من أجل البحرين، من أبرزها:

- بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها المجتمع وما يتم فرضه من قيود والتزامات احترازية للوقاية من انتشار وباء كورونا، كالحد من التجوال والتباعد الإجتماعي "الجسدي"؛ مما يفرض العمل "عن بعد" في مؤسسات الجمعية؛ الأمر الذي يحد من أداء بعض المهمات والتواصل بصورة فعالة وديناميكية.
- محدودية الموارد الماديّة والبشريّة، لاسيما مع تأثير الظروف الاقتصادية العالمية والإجراءات الاحترازية الوطنية التي تحد من عملية التواصل.

3-3- جمعية أوال النسائية البحرينية

- اعتمد مركز أوال القانوني التابع لجمعية أوال النسائية البحرينية، برامج التوعية من خلال الندوات التي تركز على مواضيع تهم المعنفات، وبرامج الدعم القانوني والاسري من خلال المختصين كالمحامين والاخصائين الاجتماعين.

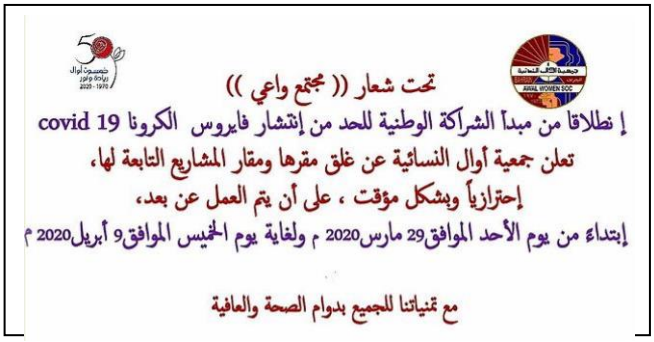

- تتردد على المركز حالات قديمة للمتابعة باستمرار، فيتم متابعتها وإرشادها حسب طلبها.
- يقدم المركز لبعض الحالات المحتاجة مساعدة ماليًا وعينيًا عن طريق التنسيق لفاعلي خير.
- جميع الحالات المترددة على مركز أوال تعرض للعنف اللفظي والنفسي سواء من قبل الأزواج أو الأهل.
- عدد الحالات المترددات على مركز أوال القانوني أربعين (40) حالة، منهم 16 حاله جديدة والباقي مستمر للمتابعة.

- المعنفات يقع عليهن جميع أنواع العنف: الجسدي كالضرب، واللفظي، كالكلام الجارح والكلام البذيئ والسب وغيره، والنفسي (نتيجة للحياة السيئة التي تعيشها المعنفة مع الزوج او بعد الطلاق)، والعنف الأسري، كأن يكون من الزوج أو أهل الزوج، والعنف المالي، بعدم انفاق بعض الأزواج على الزوجة والأطفال أو توفير الاحتياجات الضرورية، والعنف المعنوي، نتيجة لتعامل الزوج مع الزوجة بشكل سيئ جدًا.
- خلال جائحة كورونا تم الاعتمادنا على التواصل مع الحالات ومساعدتهم ومتابعتهم عبرالهواتف النقالة، وتطبيق الواتسب والفيديو كول وبرنامج الزووم؛ للتغلب على التواصل عن قرب.
- أبدت الحالات ارتياح كبير من الاستخدام الرقمي خصوصًا في التواصل مع المحامين والمختصين لمساعدتهم في حل مشكلاتهم أو التخفيف منها على الرغم من أن بعض الحالات كانت بحاجة للإلتقاء المباشر مع الاختصاصية.
- من الممكن الاستمرار في الاستخدام الرقمي ما بعد كورونا في بعض الحالات حيث البعض يجب متابعتها مباشرة فلا مانع من التعامل بالطريقتين الرقمية والعادية.

احصائية بالحالات التي وردت إلى مركز اوال للاستشارات القانونية والاجتماعية، أبريل 2019 الى مايو 2020

الرقم	نوع الحالة	العمر	الجنسية		منطقة السكن	نوع المشكلة	الخدمة التي قدمت للحالة	مقدم الخدمة
			الزوجة	الزوج				
1	انثى	41	بحرينية من اصل يمني	بحريني من اصل يمني	مدينة حمد	مشاكل زوجية+عنف جسدي شديد+طلب الطلاق	الارشاد الاجتماعي والنفسي+الاسنشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
2	انثى /اجنبية	43	جنوب افريقيا	سعودي	بحرين	مشاكل زوجية +حضانة الطفلة+طلب الطلاق	الارشاد الاجتماعي+ الاستشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
3	انثى	32	بحرينية	بحريني	كرانة	مشاهدة الابناء+طلب الطلاق	+الاستشارة القانونية+المتابعة القضائية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
4	انثى	32	بحرينية	بحريني	مدينة حمد	مشكلة العمل	الارشاد الاجتماعي	الاختصاصية الاجتماعية

								والمحامي
5	انثى	50	بحرينية	بحريني	المنامه	جنسية ابن البنت	الارشاد الاجتماعي	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
6	انثى	25	بحرينية	بحريني	قلالي	مشاكل زوجية + عنف + طلب طلاق	الارشاد الاجتماعي والنفسي	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
7	انثى	34	بحرينية	بحريني	عراد	مشاكل زوجية +عنف جنسي +طلب الطلاق	الارشاد الاسري + التواصل مع الزوج	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
8	انثى	64	بحرينية	بحريني	عراد	مشكلة الانفاق	الارشاد الاجتماعي +التواصل مع ابنة الحالة	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
9	انثى	52	بحرينية	بحريني	قلالي	مشاكل زوجية +عنف +مشكلة الابن الخاطب	الارشاد الاسري	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
10	انثى	40	بحرينية من اصل سوري	سوري	المحرق	مشاكل الغربة	الارشاد الاجتماعي واقتراح العمل	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
11	انثى	30	مغربية	بحريني		مشاكل زوجية +عنف+طلب الطلاق	الارشاد الاجتماعي +الاستشارة الثانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
12	انثى	50	بحرينية	بحريني		العنف وعدم النفقة	الارشاد الاسري	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
13	انثى	40	اردنية	بحريني	الحد	مشاكل النفقة+السكن+رسوم الطفل للروضة	الارشادالاجتماعي+كفالة الطفل عن طريق فاعلة خير	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
14	انثى	42	بحرينية	سعودي	محرق	مشاكل مع الزوج غير بحرين+مشكلة جنسية الابناء والنفقة	الارشاد الاجتماعي، توظيفها في مشروع اوال للضيافة	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي

15	انثى	34	بحرينية	بحريني	الرفاع/ الحد	مشاكل ما بعد الطلاق+الطرد من البيت	الارشاد الاجتماعي والنفسي(حالة قديمة)	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
16	رجل	30	بحرينية	بحريني	قلالي	مشاكل ما بعد الطلاق	الارشاد النفسي والاجتماعي(قديمة)	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
17	انثى	33	بحرينية من اصل هندي	بحريني	المحرق	مشاكل الطلاق	الارشاد النفسي والاجتماعي(حالة قديمة مستمرة)	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
18	انثى	50	بحرينية	بحريني	قلالي	مشاكل الطلاق+النفقة	الارشاد الاجتماعي(حالة قديمة)	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي

تصنيف الحالات المترددة على مركز أول لسنة 2020

الرقم	نوع الحالة	العمر	الجنسية		منطقة السكن	نوع المشكلة	الخدمة التي قدمت للحالة	مقدم الخدمة
1	انثى	35	بحرينية من اصل سوري	سوري	المحرق	مشاكل الغربة ومشاكل مالية	الارشاد الاجتماعي والنفسي	الاختصاصية الاجتماعية
2	انثى	40	مغربيةا	بحريني	االمحرق	مشاكل زوجية +طلب الطلاق	الارشاد الاجتماعي+ الاستشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
3	انثى	46	بحرينية	بحريني	اسكان سماهيج	مشاكل زوجية +تحرش الاب في الابنة	الارشاد الاجتماعي والنفسي	الاختصاصية الاجتماعية
4	انثى	32	بحرينية	بحريني	مدينة حمد	مشاكل زوجية +عنف	الارشاد الاجتماعي والاستشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
5	انثى	45	بحرينية	بحريني	مدينة	مشاكل زوجية	الارشاد الاجتماعي	الاختصاصية

			حمد				+طلب طلاق	الاجتماعية
6	انثى	30	الرفاع	يمني	يمنية		مشاكل زوجية + عنف + طرد من البيت	الارشاد الاجتماعي والنفسي	الاختصاصية الاجتماعية
7	انثى	40	سماهيج	بحريني	بحرينية من اصل هندي		مشاكل زوجية +طلب الطلاق	الارشاد الاسري والاستشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
8	انثى	40	الحد	بحريني	بحرينية		مشاكل زوجية +الطلاق	الارشاد الاجتماعي والنفسي	الاختصاصية الاجتماعية
9	انثى	52	مدينة عيسى	بحريني	بحرينية		+مشكلة الابن الخاطب حديثاً	الارشاد الاسري	الاختصاصية الاجتماعية
10	انثى	40	المحرق	بحريني	بحرينية		مشاكل مابعد الطلاق	الارشاد الاجتماعي	الاختصاصية الاجتماعية
11	انثى	30		بحريني	بحرينية		مشاكل الطلاق	الارشاد الاجتماعي	الاختصاصية الاجتماعية
12	ذكر	35		بحريني	بحرينية		مشاكل مع الزوجة	الارشاد الاسري والقانوني محول من مركز عايشة يتيم	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
13	انثى	33		بحريني	بحرينية		العنف و طلب الطلاق	الارشاد الاسري والاستشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
14	انثى	50		بحريني	بحرينية		العنف حضانة الاطفال+ملكية البيت	الارشاد الاسري والاستشارة القانونية	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
15	انثى	40	الخميس	بحريني	بحرينية		مشاكل الميراث مع الاخوان	الارشاد الاجتماعي والقانوني	الاختصاصية الاجتماعية والمحامي
16	انثى	40	عراد	بحريني	بحرينية		عنف+ طلب طلاق	الارشاد النفسي والاجتماعي	الاختصاصية الاجتماعية

خلاصة مما سبق:

- استقبل المركز خلال عام 2020، عدد 12 حالة جديدة وتم تقديم لهم الخدمات المطلوبة لهن.

- استقبل المركز عدد كبير من الحالات القديمة المستمرة مع المركز بعضها احتاجت لاستشارات أسرية وقانونية ومتابعة قضائية وتمت تقديم الخدمات المطلوبة.(الحالات من رقم 13 الى 18).
- يستقبل المركز حالات قديمة باستمرار؛ للمتابعة والاستفسار حول أ مور متعددة، في حياتهن الأسرية مع الابناء ومع الأهل والأزواج وكذلك مناقشة اوضاعهن المادية مع الاختصاصية.

3-4- دار الأمان لحماية ضحايا العنف الأسري

هو مركز للحماية يُدار من قبل جمعية الاجتماعيين البحرينية بحسب برنامج الشراكة المجتمعية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منذ العام 2009.

- لقد تم تفعيل التواصل فيه عن بعد مع الاختصاصيين النفسيين والقانونيين، وخدمات الإرشاد الأسري سواء مع اختصاصي الدار، أو المجلس الأعلى للمرأة أو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- لم تشهد دار الأمان إدخال حالات أكثر من المعتاد بسبب جائحة كورونا، وقد يعتبر هذا مؤشر جيد لعدم زيادة العنف ضد المرأة، لكنه قد يكون أيضًا مؤشر لعدم رغبة المرأة الانفصال عن أسرتها في هذه الظروف الاستثنائية.
- وحسب قاعدة البيانات للحالات المستفيدة من دار الأمان اتضح أن تعرض الحالات للعنف بأشكاله كانت كالتالي:
  - العنف الجسدي ومسببه إما من الزوج أو الأب أو الأخ.
  - العنف النفسي ومسببه إما الزوج أو الأب أو الأخ.
  - العنف الجنسي ومسببه الزوج. وهنا يكون العنف النفسي هو أهم الأسباب ويليه العنف الجسدي.
- لقد تم التعامل مع مشكلات الحالات التي دخلت الدار بالتواصل عن بعد مع كافة الأختصاصيين، وكذلك بالنسبة لأقارب الحالات. وقد تم منع الدخول للدار إلا في الحالات القصوى.
- كان التواصل يتم بالتلفون والنت والحاسوب للتواصل مع المدارس بالنسبة للطالبات.
- لم يكن هناك خيار آخر أمام إدارة الدار أو الحالات سوى استخدام التواصل عن بعد إنفاذاً لتعليمات الفريق الوطني، وجميع الحالات وكن مرتاحات من هذه الآلية، خصوصاً الطالبات اللاتي تمكن من متابعة دروسهن عن بعد.
- رغم أن هذه الآلية سهلت عمل الدار مع الجهات المختلفة والحالات، إلا أنه بعد عودة الحياة إلى طبيعتها، لا يمكن استمرار التواصل مع أهالي وأقرباء الحالات عن بعد لإنه قد يسبب ضرر نفسي عليهم.

3-5-الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

إن الوقوف على نتائج القرار الملكي الصادر في إطار الإجراءات الاستباقية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، والذي ينص على مزاولة المرأة للعمل من المنزل، بدأت مشاعر الاستقرار والراحة في ازدياد للوقاية من الفيروس، وازدادت نسبة الدافعية والإنتاجية، مع زيادة عدد ساعات رعاية الأبناء، واحتواء الأسرة، والتقارب الأسري.

فيما يلي الجداول التالية توضح عدد الحالات التي وردت إلى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وتصنيفها خلال العام 2020.

الشهر	توقيف	حقوق	فصل	أسباب الفصل للمرأة					
				المادة 21 الفصل خلال فترة التجربة	المادة 99 انتهاء العقد	المادة 107 بدون اخطار او تعويض	المادة 109 عدم الكفاءة	المادة 110 اعادة هيكلة او اغلاق كلي او جزئي	المادة 111 فصل تعسفي
مارس	0	0	0	0	0	0	0	0	0
أبريل	0	4	2	1	0	0	0	0	1
مايو	0	1	2	0	0	0	0	1	1
يونيو	0	0	20	1	0	0	0	7	12
يوليو	0	10	16	0	0	0	0	15	1
أغسطس	0	1	18	0	8	1	0	9	0
سبتمبر	0	1	5	0	0	1	0	4	0
أكتوبر	0	0	8	0	1	1	0	3	3
نوفمبر	0	0	4	0	0	2	0	2	0
ديسمبر									
الكلي	0	17	75	2	9	5	0	41	18

الشهر	قطاع الانشاءات	قطاع المعادن والحديد	الاتصالات والمواصلات	قطاع الصناعة	قطاع الفندقة والتموين	النفط والغاز والطاقة	قطاع الخدمات	المجموع
مارس	0	0	0	0	0	0	0	**0**
أبريل	0	0	0	0	0	0	6	**6**
مايو	0	0	0	0	0	0	3	**3**
يونيو	0	0	0	1	3	0	16	**20**
يوليو	0	0	0	0	1	0	25	**26**
أغسطس	0	0	0	0	2	0	17	**19**
سبتمبر	0	0	0	0	0	0	6	**6**
أكتوبر	3	0	0	0	0	0	5	**8**
نوفمبر	0	0	0	0	0	0	4	**4**
ديسمبر								**0**
المجموع	**3**	**0**	**0**	**1**	**6**	**0**	**82**	**92**

النشاط للمرأة											
الشهر	الانشاءات	التجارة	الفنادق	الامن	الصناعة	الترفية	التعليم	السياحة	الاتصالات والنقل	الخدمات	الصحة	العدد الكلي
مارس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
أبريل	0	0	0	0	0	0	2	0	0	1	3	6
مايو	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	3
يونيو	0	11	0	0	1	0	5	3	0	0	0	20
يوليو	0	0	0	0	0	0	22	1	0	0	3	26
أغسطس	0	4	0	0	0	0	12	2	0	1	0	19
سبتمبر	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	1	6
أكتوبر	3	0	0	0	0	0	2	0	0	2	1	8
نوفمبر	0	2	0	0	0	0	0	1	0	1	0	4
ديسمبر												0
	3	23	0	0	1	0	43	7	0	6	9	92

- المفصولين في المادة 110 بسسبب إعادة الهيكلة أو الاغلاق الكلي أو الجزئي، ويمثلون 54% من عدد الفصولين، وهو لتأثر المنشاة بأزمة كورونا.
- من36 قضية التي تم حلها بالتعاون مع وزارة العمل 12 قضية تم إرجاعهم إلي العمل و24 قضية استلام جميع الحقوق.
- لقد صدر قرار ملكي في تاريخ 21 مارس بتطبيق نظام عمل المراة عن بعد.
- وهذه بعض اسباب الانتهاكات التي تتعرض لها المراة:

- اكثر الانتهاكات التي تتعرض لها المراة في رياض الاطفال عدم دفع التامينات الي الموظفين في فترة الاجازة الصيفية او اجبار الموظفين (المدرسين) تحمل دفع حصة العامل وصاحب العمل في التامينات وهذا مخالف الي قانون العمل .
- 54 % من المفصولين في القائمة بسبب تاثر المنشاة بازمة كورونا ولهاذا يتم الفصل بحجة اعادة الهيكلة او الاغلاق الجزئي او الكلي الي المنشاة.

-

	عدد القضايا	الجنس
56%	119	ذكر
44%	92	انثى

19	القضايا المتبقية
35	القضاية المحولة على المحامي
36	تم التوصل الى حل
2	لم يتم التوصل الي حل

3-6-جمعية حقوق الإنسان

أطلقت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبر لجنة الرحاب للإستشارات والدعم النفسي، التابعة لها مبادرة لتقديم الدعم والإستشارات النفسية عبر الهاتف خلال فترة جائحة كورونا عبر طريقين:

الأول: التواصل مع الإستشارية الدكتورة رقية أميري يومي الإثنين والثلاثاء من كل اسبوع، من الساعة الثالثة ظهرا حتى الخامسة مساءً.

الثاني: التواصل مع الأستاذة نهى حسن رئيسة لجنة الرحاب للإستشارات والدعم النفسي على مدار الأسبوع، وتم التعامل مع كل الحالات عبر الهاتف، بينما قبل جائحة الكورونا كان الحضور فعلي على أرض الواقع.

كانت معظم الحالات، التي تابعتها الجمعية، ناتجة عن تنمر الأزواج الناتج عن التواجد طول اليوم في المنزل وهؤلاء الرجال يعتبرون زوجاتهم بلا قيمة أمامهم فلا يوجد تقدير لمكانة ودور المرأة في حياتهم، ومن أهم النتائج هي:

- التنمر اللفظي (السب، الإهانة، الصراخ، التقليل من شأن الزوجة أمام الأطفال، المنع من استخدام وسائل التواصل الإجتماعي، ....) هو الغالب في الحالات التي وصلت للجمعية، وكان التنمر الجسدي (الضرب) هو الأقل نسبة.
- التنمر الإلكتروني أيضًا زاد في هذه الفترة، وكان استهداف النساء واضح حين تعرضن للإبتزاز والتهديد وقرصنة أجهزتهن كالموبايل واللاب توب.
- والملاحظ أنّ الحالات في فترة الكورونا زادت بنسبة بسيطة عما كانت عليه قبل الكورونا، فتم إعطاء الإستشارة لكل حالة على حدة مثلا:
    - من تعرضت للضرب طلبنا منها التوجه للمستشفى لأخذ تقرير بالحادثة.
    - يوجد حالات احتاجت تدخل من الأهل (شخص له كلمته في العائلة).
    - حالات احتاجت إلى محامي.
    - حالات احتاجت إلى استشاري نفسي.
    - وحالات كانت تريد فقط من يسمعها ويعيد لها ثقتها بنفسها.

- حالات التنمر الإلكتروني أيضا اختلفت باختلاف المشكلة، فكان التوجه لدائرة مكافحة الجرائم الإلكترونية أو القيام بعمل تقرير في صفحة التواصل الإجتماعي ثم بلوك للشخص.

ونتوقع أن يزداد استخدام الآليات الرقمية لمناهضة العنف القائم على النوع الإجتماعي في المستقبل ذلك أنّه أسهل في التواصل وأسرع، وكذلك يضمن الخصوصية لبعض النساء اللاتي لا يحبذن كشف شخصيتهن فالبحرين بلد مساحته صغيرة، لذلك يفضلن التواصل بالصوت وليس عن طريق فتح الكاميرا.

وأيضا سهولة القيام بجلسات توعوية من خلال عقدها بالتعاون مع الجمعيات النسائية، لا نستطيع أن نقول بأن 100% من المعنفات إرتحن للإستخدام الرقمي في التواصل لأن كان يوجد نسبة لم تتواجد عندها المعرفة الرقمية ولا كيفية إستخدام البرامج وتنزيلها واستخدامها، وونسبة أخرى من المعنفات لم يستطعن الحديث بحرية وهن متواجدات في المنزل فكن يفضلن أن يتواصلن معنا بطريقة أخرى، ونسبة ثالثة تفضل الحديث وجها لوجه.

3-7-مركز بتلكو لحالات العنف الاسري:

خلال فترة الجائحة:

- تم الاعتماد في هذه الفترة على البرامج المسموعة، والمرئية والإعلامية، من برامج تلفزيونية ومقالات في الجرايد ومقاطع في الانجسترام، للوصول إلى الفئات المستهدفة، وهي برامج إعلامية غير مكلفة ولا تحتاج إلى مهارات تكنولوجية عالية.
- تباينت عدد الحالات من شهر إلى آخر، وكانت الأعداد تتراوح بين 8 – 18 حالة شهريًا، وتعتبر كثيرة نسبيًا بالأعداد التي يستقبلها المركز مقارنة بالسنوات السابقة، خصوصًا الاستشارات الهاتفية، فأغلب المعنفات كانت تعاني من العنف المركب، وهو بين جسدي ولفظي ويزيد على ذلك النفسي بحكم الحجر في المنزل، وحالة التوتر والقلق العام الحمعي.
- هناك حلات عنف من قبل النساء على الرجال، ونسبتها تتزايد في الآونة الأخيرة، والعنف هنا يتركز على الجانب اللفظي، والنفسي بشكل كبير.
- تم الاعتماد على التواصل الرقمي بشكل عام، خصوصًا عندما تم استلام بتوقيف استقبال الحالات في المركز، ومنع الاستقبال المباشر مع الحالة.
- بعض الحالات كان يطلب الاتصال عبر الفيديو، بينما الأغلب كان يكتفي بالاتصال المسموع عبر الهاتف، والبعض يفضل الكتابة عبر الواتس أب مع الاختصاصية الاجتماعية، لعدم قدرتهن على الكلام أمام الزوج وألأطفال.

- يوجد اقبال كبير من قبل السعوديات، يطلبن الاستشارة عبر الانجسترام الخاص بالمركز، وطلب المساعدة بالرأي والاستشارة، وهذا بسبب إما عدم معرفتهن بالمراكز المتخصصة في المملكة العربية السعودية، أو الشعور بالأمان وتفضيلهن السرية التامة، ولا أحد سيعرفهن من بلدهن، حيث تقدر عدد الحالات، حالتين كل شهر. فيتم توجيههن إلى الخطوط الساخنة المعروفة في السعودية.
- كانت هناك استشارة واحدة من طفلة، عبر الايميل عمرها 15 سنة، كانت تعاني من صراخ والديها الدائم، واتصالها كان بالإيميل؛ لأنها لا تملك هاتف محمول.

3-8- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- تلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عدد 31 حالة ذات علاقة بالعنف الأسري، منذ عام 2016 ولغاية 8 ديسمبر 2020، كما وتم توصيفها كالآتي:
  - (28) مساعدة قانونية ذات علاقة بالعنف الأسري.
  - (3) حالة رصد واحدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذات علاقة بالعنف الأسري.
- كان نصيب الحالات التي تعاملت معها المؤسسة خلال جائحة فايروس كورونا في عام 2020:
  - عدد (13) مساعدة قانونية ذات علاقة بالعنف الأسري.
  - (1) حالة رصد واحدى عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذات علاقة بالعنف الأسري.

جدول يوضخ مجموع المساعدات القانونية وحالات الرصد ذات العلاقة بالعنف الأسري

2016	2017	2018	2019	2020، حتى 12/6
3	5	4	5	14

- وعودا للمساعدات القانونية وحالات الرصد ذات العلاقة بالعنف، حيث أنّ أغلب أنواع التعنيف هو التعنيف الجسدي، إما على الزوجة أو الأبناء أو الأخوة، وذلك حسب ادعاء المتقدمين لطلب المساعدة والمؤسسة لا تباشر التحقيق في صحة الادعاءات من عدمها؛ إنما تتواصل مع جميع الجهات المختصة والمعنية للمساعدة في إزالة الانتهاك، إذا ما كانت هناك حالة تتعلق بالعنف الجسدي على الزوج.
- دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نظاملا متكاملا لإدارة المكالمات التلفونية (GMS) خاصا بتلقي الشكاوي والاستفسارات عن بعد، وذلك ضمن الجهود الوطنية الاحترازية، والتدابير

الوقائية المتخذة لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا، وضمن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في وقت سابق لتطبيق العمل عن بعد بنسبة 80%.

- يقوم فريق ذوي الخبرة والمعرفة – تم تدريبه على آليات ومهارات استقبال الشاكين والتعامل مع الشكاوي المقدمة منه – بتلقي الاتصالات المتعلقة بالشكاوي والمساعدة القانونية بصورة مهنية وسريعة، بالاضافة إلى متابعة ورصد أوضاع حقوق الانسان من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي وتسجليها وفهرستها، ومتابعة مبادرات المؤسسة والتي تعلن عنها بين فترة وأخرى والمعنية برصد الجمهور لأوضاع خقوق الانسان من خلال نظام الكتروني منطور لحصر وفرز الشكاوي الواردة حسب نوع الحقوق المتعلقة بها.
- ساهم الاستخدام الرقمي في زيادة اعداد المتعاملين مع المؤسسة، إضافة إلى تطور خدمات المؤسسة وتسهيل الإجراءات وسرعة النظر في الشكاوي والمساعدات القانونية المقدمة وتوفير الوقت وسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة.

ثالثًا: ملخص لأهم النتائج

من خلال ما تم نشره عبر مختلف وسائل الإعلام في البلاد، ومختلف الفعاليات والنشاطات التي واكبت نشاط كرونا COVID-19، التي قامت بها مختلف المؤسسات الرسميّة والوطنية والأهلية، استطاعت المرأة البحرينية منذ اللحظات الأولى أن تستجيب وتتفاعل من خلال مواقع عملها وأدوارها المتعددة بصورة أسهمت في تشكيل وتطوير النموذج البحريني للتعامل مع جائحة كوفيد-19 والسيطرة قدر الإمكان على تبعاتها الصحيّة والتعليميّة والاجتماعية والاقتصادية، هنا سيتم عرض أهم النتائج التي تم الوصول لها من المؤسسات الحكومية والوطنية، ثم ستكون قراءات مؤسسات المجتمع المدني وقراءاته للعنف الواقع علي المرأة وآلياته الرقمية، وهي:

1- منذ انتشار الجائحة، شهد العالم عمليات متسارعة للتحول الرقمي وارتفاع ملحوظ في الاعتماد على الوسائل التقنية لمواصلة سير الحياة الطبيعية، ولم تكن المرأة البحرينية بعيدة عن هذا التحول الطارئ، حيث تشكل العاملات البحرينيات في قطاع المعلومات والاتصالات من اجمالي البحرينيين العاملين في القطاع ما نسبته 38% في القطاع العام، كما أنهن يشكلن ما نسبته 32% من العاملات في شركات الاتصال القائمة في البحرين.

2- ظل حضور المرأة واسع ونوعي في مختلف إدارات ومستويات ومنشآت القطاع الصحي، وانعكس ذلك في حضورها الطبيعي في الصفوف الأمامية لمواجهة فيروس كوفيد-19، فهي تمثل 75% من العاملين ضمن صفوف الفريق الوطني لمكافحة هذا الفيروس، 69% في الوظائف التخصصية، وبلغت نسبتها

64% من إجمالي العاملين ضمن الفريق الميداني في عمليات الحجر والعزل والكشف على الحالات، و71% من اجمالي العاملين في المختبر، كما بلغت نسبة اللاتي يعملن على تحليل وتجميع البيانات 78%.

3- في مجال التعليم تشكل نسبة المرأة البحرينية في قطاع التعليم النسبة الأكبر مقارنة بالرجل العامل ذي المجال، حيث تبلغ نسبة مشاركتها 70% في القطاع بشقيه، التعليم العام والخاص، وتبلغ نسبة المرأة 71% من العاملين في وزارة التربية والتعليم، وتشغل المرأة ما نسبته 65% من العاملات في الوظائف التعليمية و77% من طاقم التدريس في المرحلة الابتدائية. هذا الحضور الواسع للمرأة في قطاع التعليم برز بشكل جلي خلال جائحة كرونا، حيث ساهمت المعلمة والإدارية، في إنجاح استمرارية العملية التعليمية عن بعد، وصناعة المحتوى التعليمي الملائم، إضافة إلى إقبال كبير من قبل المتطوعات من النساء لمساندة الاحتياجات التعليمية للأسر البحرينية.

4- إنّ مسؤولية تعليم الأبناء أثناء الحجر وقعت برمتها تقريبًا على المرأة، وكان ذلك بسبب تخبط وزارة التربية والتعليم في تطبيق التعليم عن بعد بداية، ثم نظرة الرجل بشكل عام، التي تركّز على أن مسؤولية الأبناء من تعليم ورعاية، هي من خصوصيات ووظائف المرأة إلى جانب وظيفتها في الخارج، فنجدها في البيت هي المربية والمعلمة والطباخة والموظفة والطبيبة، والقائمة تطول، وهنا ننادي بالمراجعة المتعمقة الصحيحة للمناهج التعليمية التي تكرس العقلية التقليدية لوظائف أفراد الأسرة، تلك التي لم تعد مناسبة في عصرنا هذا.

5- العمل التطوعي، إنّ المنصة الوطنية للتطوع، استقطبت أكثر من 30,000 متطوعة ومتطوع من مختلف الاعمار والمستويات التعليمية والوظيفية تبلغ نسبة المرأة من المتطوعات فيها 49.2%. ويرجع السبب أيضًا إلى البطالة الواسعة في أعداد الخريجين والخريجات.

نوع العنف خلال جائحة كرونا

من خلال تفريغ البيانات التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني، التي تتعامل مع ملف العنف الأسري بشكل عام، والتمييز الجندري بشكل خاص، كانت أغلب نتائجها تتركز كما يأتي:

1- بسبب الإجراءات الإحترازية المفروضة في هذه الفترة، وضرورة التباعد الإجتماعي، كان هذا أحد الأسباب الرئيسة للعنف، وذلك لتواجد المعنف في المكان التي تتواجد فيه المرأة، لفترات أطول من السابق، وتنوعت حالات العنف:

- عنف جسدي أو نفسي، ومسببه إما من الزوج أو الأب أو الأخ، واحتل العنف النفسي أكثرها.
- عنف جنسي وسببه الزوج.

- توجد حالات كانت تريد فقط من يسمعها ويعيد لها ثقتها بنفسها.
- التنمر الإلكتروني زاد في هذه الفترة، وكان استهداف النساء واضح حيث تعرضن للإبتزاز والتهديد وقرصنة أجهزتهن كالموبايل واللاب توب، فكان التوجيه لدائرة مكافحة الجرائم الإلكترونية أو القيام بعمل تقرير في صفحة التواصل الإجتماعي ثم بلوك على الشخص المعتدي.
- ذكرت بعض إحدى المؤسسات بأنّ هناك حلات عنف من قبل النساء على الرجال، ونسبتها تتزايد في الآونة الأخيرة، والعنف هنا يتركز على الجانب اللفظي، والنفسي بشكل كبير.

2- معاناة النساء المعيلات والأسر المحتاجة أخذت تتزايد، خصوصًا في ظل الوضع الراهن لجائحة كورونا، بسبب الوضع الاقتصادي، مما أثر على وضعهن الاجتماعي والنفسي وغير من نمط حياتهن.

3- تركز الإرهاق النفسي والجسدي على المرأة في البيت، من حيث تعليم الأبناء، لتعثر وزارة التربية بدورها المطلوب، خاصة في الفصل الدراسي الأول، فالمرأة كانت هي الأم والمربية والمعلمة والطباخة والباحثة عن برامج ترفيهية والممرضة....

4- الاقتصاد الغير مهيكل والغير منظم تختص به شريحة واسعة من النساء البحرينيات، وبسبب إلزامية الحجر، توقفت معظم تلك الأعمال؛ مما زادت الحاجة للمال، وعمق الفرق في الجانب الاقتصادي بين الجنسين.

5- نسب حالات العنف الحادث على المرأة بشكل عام التي تتوجه للمراكز، وحسب النوع الاجتماعي بشكل خاص، يكاد لا يذكر، عند مقارنته بالأعوام السابقة، حيث أعطى البعض سببًا لذلك.

- نتائج القرار الملكي الصادر بالسماح للمرأة مزاولة العمل من المنزل، منه بدأت مشاعر الاستقرار والراحة في ازدياد للوقاية من الفيروس، وازدادت نسبة الدافعية والإنتاجية، مع زيادة عدد ساعات رعاية الأبناء، واحتواء الأسرة، والتقارب الأسري.
- المبادرات المتعددة والمتنوعة والشاملة المقدمة من مختلف الجهات الرسمية والوطنية والأهلية، فالتواصل والدعم، كان مستمرًا مما خفّف من حجم الضغوطات النفسية وبث روح الإيجابية.
- البعض أوعزه إلى أنّه قد يكون مؤشر جيد، لعدم رغبة المرأة من الانفصال عن أسرتها في هذه الظروف الاستثنائية.

الآليات الرقمية المتبعة

1- الإستفادة من البرامج الإلكترونية المستخدمة والمتاحة للتواصل مثل المكالمات المسموعة والمرئية، كاواتس أب والانجسترام والزوم والميتنك وغيرها من البرامج؛ خلال الجائحة وتفعيلها بما يتناسب مع الهدف من

البرامج والفعاليات التي دعت الحاجة إليها وهي برامج إلكترونية عبر الإنترنت غير مكلفة ولا تحتاج إلى مهارات تكنولوجية عالية.

2- تم تقديم خدمات الإرشاد الإجتماعي والأسري والنفسي عن بعد، للحالات المتعرضة للعنف، عن طريق الإستشارة الهاتفية بواسطة فرق مؤهلة ومتخصصة.

3- أبدت أغلب الحالات ارتياحًا كبيرًا من الاستخدام الرقمي خصوصًا في التواصل مع المحامين والمختصين لمساعدتهن في حل مشكلاتهن أو التخفيف منها على الرغم من أن بعض الحالات كانت بحاجة للإلتقاء المباشر مع الاختصاصية. كذلك ذكرت دار الأمان أنّ تعاملها بالاتصال عبر النت مع الطالبات تنفيذا لتعليمات الفريق الوطني، وجميع الحالات كن مرتاحات من هذه الآلية، خصوصًا الطالبات اللاتي تمكن من متابعة دروسهن عن بعد.

4- بعض الحالات كان يطلب الاتصال عبر الفيديو، بينما الأغلب كان يكتفي بالاتصال المسموع عبر الهاتف، والبعض يفضل الكتابة عبر الواتس أب مع الاختصاصية الاجتماعية، لعدم قدرتهن على الكلام أمام الزوج وألأطفال.

5- يوجد إقبال كبير من قبل السعوديات، يطلبن الاستشارة عبر الانجسترام الخاص بالمركز، وطلب المساعدة بالرأي والاستشارة، وهذا بسبب إما عدم معرفتهن بالمراكز المتخصصة في المملكة العربية السعودية، أو الشعور بالأمان وتفضيلهن السرية التامة، ولا أحد سيعرفهن من بلدهن، حيث تقدر عدد الحالات لمركز بتلكو، حالتين كل شهر، ويتم توجيههن إلى الخطوط الساخنة المعروفة في السعودية.

6- كانت هناك استشارة واحدة من طفلة، عبر الايميل عمرها 15 سنة، كانت تعاني من صراخ والديها الدائم، واتصالها كان بالإيميل؛ لأنها لا تملك هاتف محمول.

7- ونتوقع أن يزداد استخدام الآليات الرقمية لمناهضة العنف القائم على النوع الإجتماعي في المستقبل ذلك أنّه أسهل في التواصل وأسرع، وكذلك يضمن الخصوصية لبعض النساء اللاتي لا يحبذن كشف شخصيتهن فالبحرين بلد مساحته صغيرة، لذلك يفضلن التواصل بالصوت وليس عن طريق فتح الكاميرا.

8- سهولة القيام بجلسات توعوية من خلال عقدها بالتعاون مع الجمعيات النسائية، لا نستطيع أن نقول بأن 100% من المعنفات إرتحن للإستخدام الرقمي في التواصل لأن كان يوجد نسبة لم تتواجد عندها المعرفة الرقمية ولا كيفية إستخدام البرامج وتنزيلها واستخدامها، وونسبة أخرى من المعنفات لم يستطعن الحديث بحرية وهن متواجدات في المنزل فكن يفضلن أن يتواصلن معنا بطريقة أخرى، ونسبة ثالثة تفضل الحديث وجها لوجه.

رابعًا: التوصيات

1- إعداد برامج تدريبية للاختصاصيين حول مهارات الإرشاد الهاتفي والتدريب على إستخدام منصات التواصل الآمنة.

2- إعتماد آليات تعاون مع مختلف المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الإرشادية بهدف توفير خدمات متكاملة في الوضع الراهن ومع الظروف الإستثنائية.

3- الحاجة إلى التنسيق بين المراكز والمؤسسات العاملة في مجال الإرشاد الأسري والنفسي في داخل البحرين وخارجها؛ لتنفيذ حملات توعوية وورش عمل تحوي على تصوير فيديو، وأية وسائل تكنولوجية ورقميّة وتتركز حول أهمية الدعم النفسي والاجتماعي للفئات المجتمعية في الظروف الإستثنائية.

4- اقتراح ادخال خدمة الإرشاد الهاتفي عن بعد كخيار إضافي للحالات التي تجد صعوبة في الحضور للمراكز، بشكل عام.

5- عمل دورات تدريبيّة، تنشر بالمجان، يتدرب على استخدامها الفئات المحتاجة، مع الدعم بتزويدهم أجهزة رقميّة.

خامسًا: المصادر والمراجع

1- مجموعة من المقابلات عبر الهاتف، مع ممثلي لجان المرأة في المؤسسات الأهلية التي اعتمدت في الورقة.

2- عددًا من أوراق العمل التي قدمت في صورة ندوات، عبر الفضاء الإلكتروني.

3- https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/06

4- ttps://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDpcynF44TqMxeB%2Bdn8pjJ3Y%3D

5- https://www.albiladpress.com/news/2020/4178/bahrain/634512.html

6- http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/120463

7- http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206828

8- **https://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Pages/Metkatfen.aspx**